وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 28 May, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

الاقتصادية

أسعار النفط تتحول إلى الاتجاه الصعودي بدعم توقعات خفض الفائدة الأمريكية في سبتمبر

تحولت أسعار النفط إلى الاتجاه الصعودي مع زيادة رغبة السوق في المخاطرة، ويرجع ذلك إلى توقعات المستثمرين ببدء خفض أسعار الفائدة الأمريكية في سبتمبر المقبل، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية" أرفي ناهار مدير النفط والغاز في شركة "ناهار" الدولية للطاقة.

وأشار إلى تراجع توقعات التضخم الاستهلاكي لخمس سنوات من جامعة ميشيجان لشهر مايو بشكل طفيف، ما عزز التوقعات المتعلقة بتخفيضات الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي، لافتا إلى تأثير الفائدة المرتفعة لفترة طويلة سلبا على التوقعات الاقتصادية للولايات المتحدة.

وتترقب الأسواق مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة هذا الأسبوع سعيا لمزيد من المؤشرات بخصوص السياسة النقدية، وتعلن بيانات المؤشر في 31 مايو وهي المقياس المفضل للتضخم لدى الفيدرالي الأمريكي.

من جانبه، ذكر لـ"الاقتصادية" فيتوريو موسازي مدير الشراكة الدولية في شركة "سنام" الإيطالية للطاقة، أن أسعار النفط واصلت انخفاضها في ختام الأسبوع الماضي، وهبطت إلى أدنى مستوياتها منذ ثلاثة أشهر، لتمحو مكاسب الأسبوع السابق وتخسر أكثر من 4% في الأسبوع الماضي.

وأوضح أنه كان هناك كثير من العناوين الرئيسة التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط الخام مثل تخطيط روسيا لنقل حدودها في بحر البلطيق والهجمات الصاروخية الجديدة من روسيا إلى أوكرانيا، ما قد يؤثر في إمدادات النفط الخام في الأسواق.

بدوره، قال لـ"الاقتصادية" روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية: إن إنتاج النفط الخام الأمريكي استمر في التأثير في المضاربين، مشيرا إلى أن تجار الطاقة كانوا يأملون في انخفاض ممتد في مخزونات الإمدادات الأمريكية.

وأشار إلى أن ارتفاع الطلب على النفط، تسبب في تآكل قدرة الضخ في الولايات المتحدة.

إلى ذلك، توقع تقرير "وورلد أويل" النفطي الدولي، أن تقوم "أوبك+" في اجتماعها الذي سيعقد في الثاني من يونيو، بمراجعة مستويات القدرة الحالية للأعضاء في وقت لاحق من هذا العام، واستخدام ذلك لتحديد مستويات خط الأساس للإنتاج، وهو نقطة البداية التي يتم حساب التخفيضات منها لعام 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إنشاء فرق في 280 جهة حكومية سعودية لخفض استهلاك الطاقة

الاقتصادية

يعمل المركز السعودي لكفاءة الطاقة "كفاءة"، على تهيئة البيئة المناسبة لمقدمي الخدمة للحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع، بحسب ناصر الغامدي المدير العام للمركز الذي أوضح أن 26 جامعة سعودية تتبنى مواضيع ومقررات كفاءة الطاقة في مناهجها.

وقال الغامدي في تصريحات صحافية عقب افتتاح ملتقى إسكو السعودية 2024 في الرياض بحضور الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة رئيس مجلس إدارة المركز السعودي لكفاءة الطاقة "كفاءة"، اليوم، إن المركز عمل على إنشاء فرق لكفاءة الطاقة في 280 جهة حكومية وجوانب توعوية وفنية، وتوفير جميع الأدوات التي تساعد هذه الجهات في خفض الاستهلاك.

وأفاد الغامدي بأن المركز أولى قطاع خدمات كفاءة الطاقة اهتمامه، بتهيئة البيئة اللازمة لمقدمي الخدمة والمستفيدين منها في هذا السوق لضمان جودة مقدمي خدمات كفاءة الطاقة، من خلال تطبيق آلية الترخيص للمهتمين بالاستثمار في هذا المجال بعد استيفاء المتطلبات الفنية اللازمة لتقديم الخدمة، والحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة في مشاريع تدقيق الطاقة.

من جهته، قال وليد الغريري الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة "ترشيد" في تصريحات صحافية، إن الشركة وضعت خططا لتأهيل المباني والمرافق العامة ما أسهم في الوصول إلى وفر مقدر بنحو 7 تيرا واط ساعة حتى نهاية الربع الأول من العام 2024.

وأشار إلى أنه منذ عام 2017 ساهمت الشركة بالتعاون مع المركز في رفع عدد الشركات العاملة في خدمات كفاءة الطاقة لتصل إلى 55 شركة مرخصة في المملكة حتى اليوم، منها: 41 شركة محلية، إضافة إلى الجهود المشتركة في استقطاب 14 شركة دولية، التي أصبحت شريكا فاعلا ضمن أعمالنا ومشروعاتنا في إعادة التأهيل ورفع كفاءة الطاقة في برامجنا التي تشمل إعادة تأهيل المباني والمرافق العامة.

وأطلق في ملتقى إسكو السعودية 2024، 8 مبادرات هي لائحة محدثة للترخيص لمقدمي خدمات كفاءة الطاقة، تهدف إلى تحديد المتطلبات اللازمة للترخيص للمستثمرين المهتمين بالقطاع في المملكة، لضمان جودة عملهم؛ ما يحفظ حقوق المستفيدين في القطاع.

وكذلك النسخة المحدثة من "الدليل الوطني للقياس والتحقق"، إذ يعد هذا الإصدار الثاني منه بعد تطويره وتحديثه بواسطة فريق من خبراء القياس والتحقق، محليين ودوليين، وفقا لإطار "المركز السعودي لكفاءة الطاقة".

كما جرت مواءمة الدليل مع منظمة "إيفو" العالمية لضمان التوافق مع أحدث الممارسات الدولية في المجال، إضافة إلى لائحة مدققي الطاقة المستقلين لمنح تراخيص للأفراد لتقديم خدمات تدقيق الطاقة للقطاع السكني والتجاري ولتوفير خدمات تدقيق الطاقة لأصحاب المنشآت على نطاق جغرافي واسع.

وشملت المبادرات إطلاق "منصة مدققي الطاقة المستقلين" التي تشمل تطبيقات إلكترونية لأصحاب المنشآت، وتتيح لهم طلب خدمات تدقيق وتسلم النتائج والتقارير الخاصة، وتشمل تطبيقا آخر للمدققين المستقلين المرخص لهم من "المركز"، الذي يتيح لهم استقبال طلبات تدقيق الطاقة لأصحاب المنشآت السكنية والتجارية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكذلك إطلاق منصة "فرص مشاريع كفاءة الطاقة"، حيث تتيح لأصحاب المنشآت التجارية والسكنية والصناعية الوصول لمقدمي خدمات كفاءة الطاقة من خلال طرح الفرص على مقدمي الخدمة المرخص لهم للمنافسة على المشاريع المعروضة.

وأطلقت منصة "أكاديمية كفاءة الطاقة" الإلكترونية التي تحتوي برامج تدريبية في مجال كفاءة الطاقة، إضافة إلى منصة "اعتماد البرامج التدريبية"، وكذلك منصة "ممكنات" التي تعد شاملة لجميع الخدمات التي يقدمها "المركز" للجهات والأفراد في قطاع خدمات كفاءة الطاقة، وتمثل نقطة اتصال ومرجعا للمهتمين في هذا المجال، حيث تحوي كثيرا من البيانات والإحصاءات في القطاع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

أسعار النفط قرب أدنى مستوى خلال 3 أشهر وسط ترقب اجتماع "أوبك+"

استقرت أسعار النفط بعد أكبر خسارة أسبوعية في أربعة أسابيع، مع التركيز على اجتماع "أوبك+" يوم الأحد والطلب الأمريكي في بداية موسم القيادة الصيفي. استقرت العقود الآجلة لخام برنت فوق 82 دولارا للبرميل بعد انخفاضها 2.2 % الأسبوع الماضي ملامسة أدنى مستوى لها منذ أوائل فبراير، بينما اقترب خام غرب تكساس الوسيط من 78 دولارا. ستعقد منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها اجتماعهما عبر الإنترنت، ومن المتوقع على نطاق واسع أن تمدد تخفيضات الإنتاج حتى النصف الثاني من عام 2024. وقال جاو جيان، المحلل في شركة كيشينغ للعقود الآجلة ومقرها شاندونغ: "بناء على توقعات السوق الحالية بأن أوبك+ من المرجح أن تمدد التخفيضات، فإن مخاطر النفط تميل إلى الاتجاه الصعودي". الأسواق مغلقة اليوم الاثنين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بمناسبة يوم الذكرى، وهو الوقت الذي ينطلق منه موسم القيادة الصيفي. قد يكون عدد الأشخاص المتوقع سفرهم خلال عطلة نهاية الأسبوع هو الأعلى منذ ما يقرب من 20 عاما، وفقا لجمعية السيارات الأمريكية.

ارتفع خام برنت بنحو 7 % هذا العام، مدعوماً بالمخاطر الجيوسياسية المستمرة وتخفيضات الإنتاج التي تنفذها "أوبك+" بمقدار مليوني برميل يوميا. ومع ذلك، تراجعت العقود الآجلة منذ منتصف أبريل مع انحسار القلق من انتشار الصراع في الشرق الأوسط وتعطيل تدفقات النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مبادرات جديدة تستهدف تنمية كفاءة الطاقة في السعودية

الشرق الأوسط

قررت الحكومة السعودية تطوير 8 مبادرات جديدة لتنمية مستلزمات كفاءة الطاقة باعتبارها من المجالات المهمة لضمان نمو اقتصادي مستدام ووصولاً إلى خفض الانبعاثات الكربونية. وجرى الإعلان عن هذه المبادرات الجديدة خلال أعمال ملتقى «إسكو السعودية 2024» الذي انطلق الاثنين في الرياض، بحضور وزير الطاقة رئيس مجلس إدارة المركز السعودي لكفاءة الطاقة (كفاءة) الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز. وكفاءة الطاقة هي العملية التي تتضمن استخدام كمية أقل من الطاقة الكهربائية للحصول على المنتج نفسه أو الخدمة ذاتها من خلال الترشيد عبر القيام بمجموعة من الإجراءات والوسائل الهدف منها خفض استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها بما لا يؤثر على مستوى الأداء. وتستمر جهود ومبادرات كفاءة الطاقة في السعودية بهدف تحقيق انخفاض في استهلاك الطاقة محلياً في العام 2030.

وتشمل المبادرات جوانب مهمة عديدة أبرزها لائحة محدثة للترخيص لمقدمي خدمات كفاءة الطاقة، وكذلك النسخة المحدثة من «الدليل الوطني للقياس والتحقق»؛ وإطلاق «منصة مدققي الطاقة المستقلين»، وأيضاً منصة «فرص مشاريع كفاءة الطاقة»؛ إضافة إلى منصة «أكاديمية كفاءة الطاقة الإلكترونية».

ومن ناحية أخرى، تخطط الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة (ترشيد) –المملوكة بالكامل لـ«صندوق الاستثمارات العامة»- لإطلاق 50 مشروعاً ضمن برنامج الطاقة الشمسية الكهروضوئية حول جميع مناطق المملكة في العام الجاري، بعد إطلاق نحو 10 مشاريع في هذا المجال خلال العام المنصرم.

كما تسعى «ترشيد»، في العام الحالي، لإطلاق نحو 84 مشروعاً لإعادة تأهيل المباني، لاستهداف ما يقارب 2.1 تيرا واط/ساعة من وفر الطاقة في جميع مناطق البلاد.

وخلال مؤتمر صحافي، أكد مدير عام «كفاءة» ناصر الغامدي لـ«الشرق الأوسط» أن المركز وضع موثوقية في القطاع من خلال دوره في ترخيص شركات خدمات الطاقة وضمان مستواها وجودة خدماتها، مشيراً إلى إحدى المبادرات التي تم العمل عليها تتلخص في منصة «فرص» التي تعزز الاستثمار في القطاع بالمملكة، إذ توجد استثمارات حالية أثبتت جدواها. وكشف عن إنشاء فرق لكفاءة الطاقة في 280 جهة حكومية تختص بالجوانب التوعوية والفنية والتدريبية والمواد وكافة الأدوات التي تساعدهم على الخفض. وقال إن المنتدى تواجد فيه كافة المعنيين من مقدمي خدمات الشركات والمختصين والمستفيدين لعرض الحلول، ما يدفع عجلة الاستثمار في هذا المجال ويبين أهمية تنمية القدرات في موضوع كفاءة الطاقة.

وذكر الغامدي أن المنتدى والمعرض المصاحب له يأتيان في إطار اهتمام المركز السعودي لكفاءة الطاقة لتقديم طيف واسع من المبادرات والخدمات التي تساهم في تحسين ازدهار الطاقة؛ وذلك إيماناً بأهمية دور كفاءة الطاقة في تخفيض الانبعاثات ومساندة الجهود والمساعي الوطنية بالتعامل مع جهود مواجهة التغير المناخي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأوضح الغامدي أن المركز يؤمن بأهمية القطاع الخاص وسعي الدولة إلى النهوض بهذه المنظومة، من خلال الدعم والتطوير والشراكات المستدامة؛ لتنفيذ التنمية الفعالة وتحقيق أهدافها.

بدوره، أبان الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة (ترشيد) وليد الغريري أن القطاع يساعد على الوصول إلى مستهدفات المملكة المتعلقة بالاستدامة.

وتابع أن «ترشيد» تعتبر ممكّنا بالتعامل مع القطاع الحكومي لتلبية الاحتياجات جميعها، والقطاع الخاص للتأكد من أن مشاريعهم جميعها قابلة للتنفيذ.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الأعمال التنفيذية في مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية تتخطى 20%

الشرق الأوسط

كشف وكيل أول وزارة الكهرباء المصرية الدكتور أحمد مهينة عن أن «نسبة أعمال التنفيذ في مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية تخطت 20 في المائة، والعمل على قدم وساق في المشروع، على أن يبدأ التشغيل في النصف الثاني من عام 2026، مؤكداً لـ«الشرق الأوسط» أن المشروع سيكون «نواة لإنشاء سوق مشتركة للكهرباء بين الدول العربية».

كانت مصر والسعودية قد وقعتا اتفاق تعاون لإنشاء مشروع الربط الكهربائي في عام 2012، بتكلفة مليار و800 مليون دولار، يخصّ الجانب المصري منها 600 مليون دولار. ويقوم بالمساهمة في التمويل إلى جانب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والبنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى الموارد الذاتية للشركة المصرية لنقل الكهرباء.

وأكد مهينة عدم وجود أي مشكلات تمويلية؛ إذ إن «كل جانب يموّل الجزء الخاص به، والشبكة في مصر ممتدة وتم عمل تعزيزات لها مؤخراً، والتمويل تم تدبيره والشركات تعمل وفقاً للبرنامج المتفق عليه... والجانب السعودي يعمل في الجانب الخاص به بكفاءة أيضاً، أما بخصوص الكابل البحري فالعمل به تحت التنفيذ الآن، بعد عمل دراسات متخصصة لتحديد مساره».

يعد المشروع الأول من نوعه لتبادل تيار الجهد العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من مدينة بدر في مصر إلى المدينة المنورة مروراً بمدينة تبوك في السعودية.

وأوضح مهينة أن «وقت الذروة في مصر ليلي (مساء)، بينما وقت الذروة في السعودية نهاري، وربط مصر والسعودية لتبادل 3 آلاف ميغاواط، سيتيح الربط الكهربائي مع باقي دول الخليج، لأن الشبكة السعودية مربوطة بدول الخليج».

يتكوّن المشروع من إنشاء 3 محطات تحويل ذات جهد عالٍ؛ محطتان شرق المدينة المنورة وتبوك في السعودية، ومحطة «بدر» شرق العاصمة المصرية القاهرة، وتربط بين المحطات خطوط نقل هوائية يصل طولها إلى نحو 1350 كيلومتراً، وكابلات بحرية في خليج العقبة بطول 22 كيلومتراً.

يبلغ معدل العائد من الاستثمار على المشروع، وفق موقع «خريطة مشروعات مصر» الحكومي، أكثر من 13 في المائة، عند استخدام الرابط فقط للمشاركة في احتياطي توليد الكهرباء للبلدين، مع مدة استرداد للتكاليف قدرها 8 سنوات، بينما يبلغ معدل العائد من الاستثمار نحو 20 في المائة، عند استخدام الخط الرابط للمشاركة في احتياطي التوليد ولتبادل الطاقة بين البلدين في فترات الذروة لكل بلد بحد أعلى 3 آلاف ميغاواط، إضافة إلى استخداماته الأخرى للتبادل التجاري للكهرباء خاصة في الشتاء الذي سيتيح للمملكة تصدير الكهرباء الفائضة في منظومتها إلى مصر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قدرة شبكة الكهرباء المصرية

وعن تشكيك البعض في قدرة شبكة الكهرباء المصرية على تبادل الطاقة بعد انقطاعات التيار الكهربائي المستمرة في البلاد، أكد وكيل أول وزارة الكهرباء المصرية أن مصر لديها فائض من الكهرباء مستمر، لكن الأزمة تتمثل في توفير الوقود لتشغيل محطات الكهرباء، مشيراً إلى تصريحات وزير البترول المصري طارق الملا عن قرب انتهاء هذه الأزمة بنهاية العام الجاري.

كان الملا قد أشار في تصريحات صحافية، الاثنين، إلى أن «خطة تخفيف الأحمال لن تستمر للأبد، ولكن يتم تنفيذها بالتوازي مع جهود الإصلاح الاقتصادي والمشروعات الكبيرة مثل رأس الحكمة والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، وكلها أمور ذات تأثير إيجابي على مناخ الاستثمار والاقتصاد بشكل عام، وبمرور الوقت سيظهر تأثيرها».

والمنظومة البترولية في مصر، من إنتاج وتكرير وتوزيع للنفط والغاز الطبيعي، تلبي ما يصل إلى ثلثي الاحتياجات المحلية، في حين يتم استيراد باقي الاحتياجات من الخارج، وفق الملا، الذي أكد أنه يتم توجيه 60 في المائة من إمدادات الغاز الطبيعي في مصر إلى قطاع الكهرباء في المتوسط، بخلاف المازوت كوقود بديل في محطات الكهرباء.

ووفق التقرير السنوي للشركة القابضة لكهرباء مصر في عام 2020-2021، فقد بلغت قدرة إنتاج الكهرباء نحو 58 ألف ميغاواط، بينما يبلغ الفائض أكثر من 13 ألف ميغاواط، بحسب تصريحات رسمية.

الربط مع الأردن والعراق

قال مهينة إن هناك دراسات تُجرى الآن للربط الكهربائي مع العراق، لأنه في «احتياج شديد للكهرباء، ونحن لدينا الفائض. كما توجد لدينا دراسات للربط الثلاثي بين مصر والأردن والعراق، ونأمل زيادة الربط الكهربائي مع الأردن من 500 ميغاواط إلى 2000 ميغاواط، كما أنه جارٍ رفع الربط مع السودان من 80 إلى 300 ميغاواط، لكن فقط ننتظر حتى هدوء الأوضاع هناك»، وأشار إلى الربط الكهربائي مع ليبيا أيضاً. وعن العوائد الاقتصادية من الربط الكهربائي مع الشبكات العربية، قال مهينة إن عوائد الربط الكهربائي «اقتصادية وفنية وبيئية». أما العائد الاقتصادي «يتمثل في توفير تكاليف إنشاء محطات كهربائية جديدة... والعائد الفني يتمثل في استقرار الشبكات واستمرار تغذيتها، وأخيراً العائد البيئي يتمثل في تقليل الانبعاثات الكربونية التي تنتج عادة من محطات الكهرباء».

الربط الكهربائي مع أوروبا

يرى مهينة أن موقع مصر الجغرافي يدعمها في مشروعات الربط الكهربائي، مشيراً إلى الربط الكهربائي مع أوروبا من خلال اليونان عبر كابل بحري. ووقعت القاهرة وأثينا بالفعل، مذكرة تفاهم قبل أكثر من عامين، لبناء كابل كهربائي عملاق لتبادل التيار الكهربائي، فيما وصفه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في مؤتمر صحافي في القاهرة مع قادة 5 دول أوروبية مارس (آذار) الماضي، بـ«المشروع الذي يزيد من أمن الطاقة». وفي أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، اقترح الاتحاد الأوروبي إدراج مشروع ربط شبكات الطاقة بين مصر واليونان على قائمة تسمى «مشروعات الفائدة المشتركة»، وهي خطوة تساعد في تسريع إصدار ترخيص المشروع وطرق تمويله. وتجدر الإشارة هنا إلى طلب إيطاليا الربط الكهربائي مع مصر.

وقال مهينة إن مصر تمضي قدماً لتكون مركزاً لتداول الكهرباء في المنطقة، لأن قضية الطاقة مؤثرة في جميع مناحي الحياة اليومية، لذلك «نسرّع الخطى لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، خلال السنوات المقبلة»، مشيراً إلى خطوات بلاده في تنمية قطاع الطاقة المتجددة، وعلى رأسها الهيدروجين الأخضر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

محادثات بين «بي بي» البريطانية و«إي أو جي» الأميركية لتطوير حقل غاز ترينيداد

الشرق الأوسط

قالت شركة النفط البريطانية الكبرى «بريتيش بتروليوم» (بي بي) وشركة إنتاج الصخر الزيتي الأميركية «إي أو جي ريسورسز» إنهما تجريان مناقشات لتطوير حقل للغاز الطبيعي بشكل مشترك قبالة ساحل ترينيداد وتوباغو.

وقال شخصان مطلعان على المشروع لـ«رويترز» إن الحقل يحتوي على ما يقل قليلاً عن تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، لكن سيتم ربطه في النهاية باكتشاف آخر لشركة «بريتيش بتروليوم»، ما يجعل المنطقة التي سيتم تطويرها أقرب إلى 1.5 تريليون قدم مكعب من الغاز.

ومن المتوقع أن يتم إطلاق أول غاز من الحقل في أواخر عام 2026، ومن المقرر أن يغذي مشروع الغاز الطبيعي المسال الرائد في ترينيداد، وهو مشروع أتلانتيك للغاز الطبيعي المسال، الذي تمتلك فيه كل من شركتي «بي بي» و«شل» حصصاً تبلغ 45 في المائة.

تعد ترينيداد وتوباغو أكبر مصدر للغاز فائق التبريد في أميركا اللاتينية وثاني أكبر مصدر للميثانول والأمونيا في العالم.

يمثل الإنتاج من شركة «أتلنتيك إل إن جي» جزءاً كبيراً من إجمالي محفظة الغاز الطبيعي المسال لشركة «بي بي»، لكن عملياتها تعطلت بسبب انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي من الحقول القديمة.

وقال متحدث باسم وحدة ترينيداد وتوباغو التابعة لشركة «بريتيش بتروليوم» إن الشركة «تجري مفاوضات نشطة مع إي أو جي ريسورسز ترينيداد لتشكيل مشروع مشترك» لتطوير حقل جوز الهند (كوكونات) التابع لشركة «بي بي».

وقال ديفيد كامبل رئيس ترينيداد وتوباغو لشركة «بي بي» لـ«رويترز» في يناير (كانون الثاني)، إن مستقبل «بي بي» في ترينيداد في المياه العميقة، حيث تعتقد الشركة أنها تستطيع تحقيق اكتشافات أكبر وحيث تحاول مع شركة «وودساید إنرجي» تطوير اكتشاف كاليبسو للغاز.

وقالت الشركة عن مشروع كوكونات المشترك إن شركة «بريتيش بتروليوم» تعمل مع «إي أو جي ريسورسز» للحصول على الموافقات التنظيمية والتوصل إلى اتفاقيات تجارية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار النفط تستقر مع ترقب السوق اجتماع «أوبك بلس»

الشرق الأوسط

لم يطرأ تغير يُذكر على أسعار النفط في المعاملات الآسيوية المبكرة، يوم الاثنين، مع ترقب الأسواق اجتماع تحالف «أوبك بلس»، في الثاني من يونيو (حزيران)، حيث من المتوقع أن يناقش المنتجون الإبقاء على تخفيضات الإنتاج الطوعية لبقية العام.

وبحلول الساعة 0036 بتوقيت غرينتش، صعدت العقود الآجلة لخام برنت 11 سنتاً إلى 82.23 دولار للبرميل. وارتفعت عقود أغسطس (آب) الأكثر تداولاً 13 سنتاً إلى 81.97 دولار للبرميل.

وزاد خام غرب تكساس الوسيط 13 سنتاً إلى 77.85 دولار للبرميل.

ومن المتوقع أن يظل التداول ضعيفاً بسبب عطلة عامة في الولايات المتحدة وبريطانيا، يوم الاثنين.

وأعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، يوم الجمعة، أن اجتماع «أوبك بلس» لمنتجي النفط سيُعقَد في الثاني من يونيو عبر الإنترنت. وسيناقش المنتجون ما إذا كانوا سيواصلون تخفيضات الإنتاج الطوعية بواقع 2.2 مليون برميل يومياً، في النصف الثاني من العام. وقالت ثلاثة مصادر في «أوبك بلس» إنه من المرجح تمديدها.

وإضافة إلى تخفيضات إنتاج إضافية بحجم 3.66 مليون برميل سارية حتى نهاية العام، فإن تخفيضات الإنتاج تعادل قرابة 6 في المائة من الطلب العالمي على النفط، وفق «رويترز».

كما تترقب الأسواق أيضاً مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة، هذا الأسبوع؛ تلمساً لمزيد من المؤشرات بشأن السياسة النقدية. وتعلن بيانات المؤشر، في 31 مايو (أيار)، وهي المقياس المفضل للتضخم لدى مجلس «الاحتياطي الفيدرالي».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هل تستحوذ أرامكو على حصة في «ريبسول» الإسبانية؟

عكاظ

كشف تقرير حديث، أن شركة أرامكو السعودية أبدت اهتمامها بشراء حصة أقلية في وحدة طاقة متجددة تابعة لشركة النفط الإسبانية ريبسول، وفقاً لوكالات إعلامية.

وأضافت مصادر الوكالات أن الشركة الإسبانية فتحت المجال لدخول المستثمرين الراغبين بالحصول على حصص أقلية في محافظ أعمالها في مزارع الرياح والمحطات الشمسية، للمساهمة في تمويل تحولها نحو الطاقة المتجددة وأنشطة الكربون المنخفض بعيداً عن أنشطتها التقليدية في قطاعي النفط والغاز. وأشارت إلى أن قيمة وحدة الطاقة المتجددة التابعة لشركة ريبسول تُقدر بنحو 6.4 مليار دولار، متضمنةً الديون، وذلك بحسب مذكرة نشرها بنك يو بي إس في أبريل.

أمين عام أوبك: سيكون لنا صوت مهم بقمة المناخ "كوب 29"

اقتصاد الشرق

أكد هيثم الغيص، الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول، أن دول أوبك وتحالف أوبك+ سيكون لها صوت مهم في قضية التغير المناخي، منوّهاً في تصريح لـ"الشرق" باللقاء "الأول من نوعه" الذي عُقد الأسبوع الماضي بمقر أوبك في فيينا مع رئيس قمة المناخ "كوب 29" وزير البيئة والمصادر الطبيعية الأذربيجاني مختار بابييف.

الغيص أشار إلى أنه "عند مناقشة التغير المناخي ليس هناك حل واحد مناسب للجميع، ولكي نمضي إلى الأمام يجب أن تكون هناك عدّة مسارات وليس مساراً واحداً".

وكشف شخص على صلة بمنظمة البلدان المصدرة للبترول لـ"الشرق" أن أوبك "تطمح لمشاركة أكثر فعالية في قمة كوب 29" التي تستضيفها العاصمة الأذربيجانية باكو من 11 إلى 22 نوفمبر 2024، لا سيما أن المؤتمر سيُعقد في دولة عضو بتحالف أوبك+.

وأضاف الشخص المطلع أن أوبك ستؤكد خلال مشاركتها في "كوب 29" أنه لا يوجد حل وأسلوب واحد لتأمين طاقة مستقبلية ومستدامة بل يجب الاعتماد على جميع مصادر الطاقة، الأحفورية والمتجددة؛ "فبدون الطاقة الأحفورية لن يستطيع العالم توفير طاقة آمنة ومستدامة وخاصةً في ظل تزايد الطلب"، على حد قوله.

كانت وكالة "كونا" أوردت أن الغيص شدّد خلال لقائه بابييف على "ضرورة تضافر الجهود وبناء حوار شامل يهدف إلى تعزيز العمل المناخي لخفض الانبعاثات، وهو الهدف الرئيسي من اتفاقية باريس للمناخ، لضمان مستقبل مستدام للبشرية وأمن طاقة موثوق وتطوير التكنولوجيا المطلوبة وتمويل مشاريع مكافحة التغير المناخي".

محلل الطاقة ورئيس تحرير "بتروليم أكونومست" البريطانية بول هيكن اعتبر بحديث لـ"الشرق" "أن دول أوبك أثبتت حضورها في الحوار حول تحول الطاقة منذ قمة "كوب 28" في دبي، حيث أوضحت أن صناعة النفط والغاز تلعب دوراً مهماً في أي تحول للطاقة".

ونوّه بأن "السعودية والإمارات وغيرها من الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط بدأت بالفعل في بناء محطات الغاز المسال، والاستثمار بمصادر الطاقة النظيفة كمزارع الرياح والطاقة الشمسية، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر، وخير مثال على ذلك مشروع نيوم العملاق في المملكة"، بحسب هيكن.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كيف ارتبطت أسعار النفط بالدولار تاريخيًا؟ أنس الحجي يجيب

الطاقة

ترتبط أسعار النفط العالمية ارتباطًا وثيقًا بالدولار، إذ إن العملة الأميركية تعدّ وسيلة الدفع الرئيسة والتاريخية كذلك، لا سيما أن ارتباط أسعار العقود الآجلة لخامي غرب تكساس الوسيط وبرنت وثيق وغير قابل للفك.

ويوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن هناك مستجدات حدثت في الآونة الأخيرة، تعدّ مهمة جدًا في شرح تغير العلاقة بين الدولار والنفط، وكذلك عملات منطقة الخليج.

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها الدكتور أنس الحجي بمنصة "إكس" (تويتر سابقًا) بتاريخ 7 مايو/أيار (2024) بعنوان "لماذا تغيرت العلاقة بين أسعار النفط والدولار والعملات الخليجية؟".

وقال الحجي، إنه -تاريخيًا- عندما اكتُشف النفط وبدأ الترويج له، كانت هناك مادة واحدة فقط مهمة، وهي "الكيروسين"، الذي كان يُستعمل في الإضاءة، فكانت هذه المادة تؤخذ من النفط بحدود 10 أو 15% من الإنتاج فقط، والباقي كان يُتَخلص منه، لذلك انتشرت "سبخات النفط" في كل الولايات المكتشف بها، لا سيما في بنسلفانيا وأوهايو.

تاريخ استغلال النفط بالكامل

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إنه مع تأسيس شركة "ستاندرد أويل" على يد رجل الأعمال الأميركي روكفلر، ركّز على فكرة مهمة، وهي أن لديه ما بين 85 و90% من المنتج يُتخلَّص منه، رغم أنه دفع تكاليفه، أي تكاليف استخراجه من الأرض، فلماذا لا تكون له استعمالات أخرى؟.

وأضاف: "من هنا طورت شركته الشحوم من النفط، أي إن كل ما نسمع عنه بشأن التشحيم واستعمالاته طوّرته شركة ستاندرد أويل في البداية للاستفادة منه، وبمرور الزمن، بدأت الاستفادة من النفط بالكامل، إذ إن كل الكميات المنتجة تُستَعمَل في منتجات".

ولكن، وفق الدكتور أنس الحجي، الفكرة هنا أن المنتج الذي يباع في الأسواق كان الكيروسين، ومن ثم فإن السعر المحدد كان لهذه المادة، ولا يوجد ما يسمى أسعار النفط الخام، الذي كان يباع بين المنتجين، ومن يرغب بتسويقه كان يشتريه بطرق أخرى، لأن النفط لم يكن في الأساس -حينها- سلعة عالمية.

ومن ثم، كان النفط يباع في الولايات المتحدة بالدولار، بينما كان يباع في أماكن أخرى، عند تشغيل هذه الصناعة، حسب العملاقة المحلية، ولكن لم يكن هناك سعر واحد، إلّا أن الأمر تغيّر بالكامل مع سيطرة الشركات، التي كانت معروفة باسم "الأخوات الـ7" على صناعة النفط العالمية، وأصبح هناك تسعيرًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفسّر الحجي ذلك بأن الناس لا يستعملون النفط الخام، ولكنهم يستعملون المنتجات النفطية، ومن ثم عندما سيطرت الأخوات الـ7 على الصناعة بالكامل من المنبع حتى المصب، أي من عمليات الاستكشاف حتى بيعه في صورة بنزين وديزل وشحوم وغيرها، كانت هناك أسعار في السوق لهذه المنتجات.

وتابع: "لكن في الوقت نفسه لم يكن هناك ما يسمى أسعار النفط الخام، لأن الشركة التي تستخرجه هي نفسها التي تستعمله، حتى عندما كان يحدث تبادل بين الشركات كان يجري من خلال اتفاقات، ولكن عمومًا لم يكن النفط الخام تاريخيًا ولعقود عديدة مسعرًا، وهو ما أدى إلى إشكال لاحقًا".

أزمة عدم تسعير النفط

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن عدم تحديد أسعار النفط في البداية تسبَّب بإشكال، وهو أنه في دول الخليج أو إيران أو فنزويلا، أو أيّ دول سمحت للشركات الأجنبية بالتنقيب عن النفط مقابل أموال، فإن هذه الأموال تنقسم إلى جزأين، الأول تحصل عليه الحكومة عن توقيع العقد، والثاني مرتبط بكمية الإنتاج.

لكن، إذا كانت الشركة المتعاقدة مع الحكومة متكاملة رأسيًا، وفي الوقت نفسه لا يوجد سعر محدد للنفط الخام، فكيف ستدفع هذه الشركات الضرائب؟ وكيف ستدفع الريع؟ لذلك اتُّفِق على ما يسمى السعر المعلَن لعدّة عقود، إذ كان هناك سعر للنفط الخام اسمه السعر المعلَن لا علاقة له بالسوق على الإطلاق.

وأضاف: "إذا أراد الباحثون وطلاب الماجستير والدكتوراه البحث عن البيانات التاريخية، فإنهم سيجدون دائمًا أن هناك بيانات للسعر المعلن، وهذه لم تعبّر عن سعر السوق على الإطلاق، فهو متفق عليه ليكون استرشادًا في دفع الضرائب، وقد يكون سعر السوق أعلى أو أقل منه".

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن أسعار النفط حينها لم تكن معلومة، لأن الشركات ضمنتها في أقسام، فلأسباب ضريبية في الولايات المتحدة كان هناك قسم يبيع النفط إلى قسم آخر، وهناك إشكال هنا، أن أغلب الأقسام ضمن الشركات تبيع بأسعار مخفضة جدًا لأسباب ضريبية بحتة.

لذلك، لم تكن أسعار النفط محددة لمدة زمنية طويلة، ولم يكن هناك سعر حقيقي في السوق، ومن ثم كان أيّ تعامل حسب العملات المتاحة حينها، وحسب المكان، ولكن كل ما يتعلّق بالولايات المتحدة كان يُدفع بالدولار، ومع الزمن أصبحت سوق النفط عالمية، وانفصلت عندما انهار نظام الشركات الـ7، وعندما انهار دور مصلحة سكك حديد تكساس في السيطرة على الصناعة.

وحينها، وفق الحجي، بدأت صناعة النفط تنفصل، إذ أصبح بالإمكان أن توجد شركة لديها مصافٍ، بينما شركة أخرى تنتج النفط فقط، وبدأت حركات التحرر في الدول المنتجة للنفط التي تحركت نحو الاستقلال، لتبدأ عمليات التأميم وتتفكك الصناعة، ليظهر موضوع التسعير. ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أنه مع الزمن كانت هناك عدّة طرق للدفع، لكن لم تكن هناك سوق واضحة للنفط، ثم بدأت معالم هذه السوق تتبلور في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ثم بدأت الأسواق الفورية والأسواق المستقبلية وغيرها.

وتابع: "كان الدولار الأميركي هو الخيار الأمثل لكل هذه الأسواق، ولكن ذلك لم يكن بسبب وجود أكبر بورصة عالميًا في نيويورك، أو لأن أميركا تاريخيًا كانت أكبر منتج للنفط في العالم، ولكن لأن الأمر الأسهل للجميع كان التعامل بالدولار".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

صادرات الشرق الأوسط من الهيدروجين قد تصل إلى 60 مليون طن سنويًا

تستحوذ صادرات الشرق الأوسط من الهيدروجين على اهتمام دولي متصاعد، خاصة في أوروبا التي تخطط لاستيراد كميات كبيرة من هذا الوقود الأخضر لإحلاله محل الوقود الأحفوري في عديد من القطاعات المدرجة في خطط تحول الطاقة الأوروبية.

في هذا السياق، توقّعت دراسة تحليلية حديثة -اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة ومقرها واشنطن- أن تصل صادرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الهيدروجين إلى 60 مليون طن سنويًا بحلول عام 2050.

كما يُتوقع أن يمثل هذا الرقم المتوقع لصادرات الشرق الأوسط من الهيدروجين قرابة 58% من إجمالي واردات الهيدروجين العالمية و11% من الطلب العالمي عليه، بحسب الدراسة.

وتخطط عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبرزها مصر والمغرب والسعودية وعمان والإمارات وقطر، للتوسع في إنتاج الهيدروجين على نطاق واسع بغرض التصدير مستقبلًا إلى أوروبا وآسيا أكبر الأسواق المخططة لشراء هذا الوقود خلال العقود المقبلة.

كم تعادل صادرات الشرق الأوسط من الهيدروجين؟

ستعادل صادرات الشرق الأوسط من الهيدروجين في عام 2050 قرابة 7.2 إكساجول من الطاقة، هو ما يتجاوز بصورة طفيفة صادرات المنطقة من الغاز الطبيعي المسال في عام 2021، والمقدرة بنحو 112 مليون طن، ما يعادل 5 إكساجول، حسب التقرير الذي اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

ورغم ذلك ستظل صادرات الهيدروجين أقل كثيرًا من صادرات المنطقة من النفط الخام والبالغة 1.321 مليار طن (9.4 مليار برميل) أو ما يعادل 56 إكساجول في عام 2021، بحسب دراسة سعودية مشتركة صادرة في مايو/أيار 2024.

وجاءت هذه الدراسة ضمن كتاب شامل يحتوي على 28 دراسة موسوعة حول الهيدروجين واقتصاداته في السعودية والشرق الأوسط والعالم، أعدها أساتذة من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)، وباحثون متخصصون في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).

وتوقّعت الدراسة أن تكون نسبة كبيرة من تجارة الهيدروجين الدولية خلال السنوات المقبلة في صورة أمونيا؛ لكونها ناقلًا جيدًا للطاقة يسهل نقله بطريقة آمنة وأقل تكلفة من الهيدروجين.

توقعات تجارة الهيدروجين العالمية 2050

من المتوقّع ارتفاع الطلب على الهيدروجين إلى 200 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، تتضاعف بعد ذلك إلى 530 مليون طن سنويًا بحلول عام الحياد الكربوني المرتقب 2050.

بينما ستصل تجارة الهيدروجين عبر الحدود إلى 50 مليون طن سنويًا بحلول 2030، قبل أن تتضاعف إلى 132 مليون طن بحلول عام 2050، بحسب توقعات كل من وكالة الطاقة الدولية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتمثّل توقعات الطلب على الهيدروجين وتجارته فرصة كبيرة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحجز مقعدها من سوق الهيدروجين العالمية الناشئ الذي يتشكّل الآن خاصة في أوروبا وأميركا وبعض مناطق آسيا.

ويخطط الاتحاد الأوروبي -على سبيل المثال- لاستيراد 10 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا بحلول عام 2030، ما يمثل فرصة واعدة للدول التي شرعت الآن في مشروعات إنتاج الهيدروجين عبر التحليل الكهربائي للمياه.

ومن المتوقّع أن تشتعل المنافسة على التصدير لأوروبا خلال السنوات المقبلة بين المصدرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جانب، والمصدرين من أستراليا والبرازيل وكندا وتشيلي على الجانب الآخر.

تحديات الهيدروجين في الشرق الأوسط

تشمل توقعات صادرات الشرق الأوسط من الهيدروجين كلًا من الهيدروجين الأخضر والهيدروجين الأزرق (منخفض الكربون)، لكن غالبيتها ستكون من الأخير، بحسب الدراسة.

وتحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تلبية بعض المتطلبات الإنتاجية على مستوى الهيدروجين الأزرق والأخضر حتى تتمكّن من الوصول بصادراتها إلى 60 مليون طن سنويًا بحلول عام 2050.

وتشمل أبرز المتطلبات زيادة إنتاج الهيدروجين عبر الغاز الطبيعي إلى 96 مليون طن سنويًا إلى جانب توفير بنية تحتية لتخزين ثاني أكسيد الكربون بقدرة 0.3 غيغاواط، مع توفير 232 غيغاواط من قدرة التحليل الكهربائي وما لا يقل عن 490 غيغاواط من قدرة التوليد المتجددة للكهرباء، بحسب دراسة (كابسارك).

وتطرح هذه المتطلبات تحديات واسعة أمام دول المنطقة خاصة قدرات توليد الكهرباء المتجددة المطلوبة لعمليات التحليل الكهربائي للهيدروجين والتي تزيد بنحو 35 ضعفًا عن القدرة الحالية للمنطقة البالغة 14 غيغاواط في عام 2021، باستثناء الطاقة الكهرومائية.

وما زال معدل انتشار الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأدنى عالميًا؛ حيث لم يتجاوز 4% من إجمالي القدرة المتجددة المركبة العالمية، كما لم يتجاوز 1.5% من إجمالي القدرة المتجددة غير المائية المركبة في العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى